

البنوك الإسلامية والبدائل التمويلية Islamic banks and financing alternatives

أشريف احمد ولد زين الدين¹، -موريتانيا
Acherif Ahmed ould Zineddine¹, (Mauritanie)

تاريخ الاستلام: 2022/01/02 تاريخ القبول: 2022/03/07 تاريخ النشر: 2022/9/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مفهوم التمويل الإسلامي ، عن طريق الخصائص الأساسية المميزة لهذه البنوك الإسلامية، إضافة إلى أهم صيغ هذا التمويل ، هذه الصيغ التي تبتعد عن الربا المحرم شرعا، هذا هو جوهر الدراسة التي نصبوا إليها، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة علي أهمية تعزيز التمويل الإسلامي و الاهتمام به أكثر فهو أمن وأمان للعالم من ويلات الأزمات الاقتصادية ، وذلك بإبراز قدرات هذه البنوك علي تحقيق الاستقرار المالي المطلوب، كبديل للتمويل التقليدي.

كلمات مفتاحية: 1- المصارف الاسلامية 2- التمويل 3- صيغ التمويل الاسلامي

Summay:

This study aims at the concept of Islamic finance, through the basic distinctive characteristics of these Islamic banks, in addition to the most important forms of this financing, these formulas that are away from usury that is forbidden by Sharia. Islamic finance and paying more attention to it, as it is safe and secure for the world from the scourge of economic crises, by highlighting the capabilities of these banks to achieve the required financial stability, as an alternative to traditional finance.

Keywords: 1- Islamic banks 2- Finance 3- Islamic financing formulas.

¹المؤلف المرسل: أشريف احمد زين الدين، الإيميل : Cherif4292@yahoo.fr

- تمهيد

للإجابة علي هذا الإشكال سوف نحاول دراسة هذه الصيغ بالتفصيل في مفهومها ، كيفية تطبيقها

إن الهدف من هذا المقال:

- ✓ مفهوم التمويل .
- ✓ دور التمويل في العملية التنموية .
- ✓ الأزمة المالية المعاصرة لسنة 2008 ومدى مساهمة التمويل الإسلامي للتخفيف منها
- ✓ بيان الطابع الأخلاقي والحضاري للتمويل الإسلامي.
- ✓ الاقتصاد الإسلامي والضوابط التي تحميه كبدل.

اولا: مفهوم التمويل ، أهميته ، مصادره

1-مفهوم التمويل: هو إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، لتوفير المبالغ النقدية من اجل تطوير المشروع ، والتمويل الإسلامي عبارة عن توفير ثروة نقدية أو عينية ، من ممول الي شخص آخر يتصرف فيها ويديرها مقابل عائد وفق الشريعة الإسلامية و أحكامها.

2- أهمية التمويل

من أجل تحقيق الرفاه لأفراد المجتمع في أي بلد لا بد من سياسة تنمية واقتصادية ، لذلك يجب وضع خطوط عريضة لهذه السياسة المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية ، حسب قدرات واحتياجات البلاد التمويلية .

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل هو الركيزة الأساسية لأي بلد نحو سياسة فعالة تنمية وذلك عن طريق:

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز مختلف المشاريع(توفير مناصب شغل جديدة
- تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد .
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

➤ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل...).

3- مصادر التمويل: تقسم إلى قسمين :

1.3- المصادر الداخلية للتمويل:

الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية نقصد به التمويل الداخلي دون اللجوء إلى الخارج، لذلك سينصب اهتمامنا أساسا علي التمويل الذاتي.

1.1.3- التمويل الذاتي :

ان قيمة النتيجة الصافية الغير موزعة، هو المقدار الذي تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا بعد انتهاء الدورة ،كما ان هذه النتيجة المتحصل عليها في نهاية الدورة المالية ليست نهائية لكونها ستوزع علي الشركاء، وتعتبر احد عناصر التدفق النقدي، بالإضافة إلي أنها تعبر عن قدرة المؤسسة علي تمويل نفسها ذاتيا. فالتدفق النقدي الصافي عبارة عن مخصصات الإهلاك بالإضافة الي الأرباح و مخصصات المؤونات و الاحتياطات.

و قدرة التمويل الذاتي هو الآخر عبارة عن مخصصات الإهلاك و النتيجة الصافية قبل توزيع الأرباح بالإضافة الي مؤونات من صنف الطابع الذاتي،

التمويل الذاتي عبارة عن الاهتلاكات والمؤونات مزروعة من الارباح المحتجزة.

2.3-المصادر الخارجية : تلجأ المؤسسة إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويلها إذا كانت وسائلها الخاصة لا يمكنها تمويل استثماراتها وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

a -المصادر الخارجية الوضعية: نقصد بها مختلف الأدوات التمويلية المحدثة من قبل الاقتصاديين والماليين :

1.2.3مصادر التمويل قصيرة الأجل :

تمثل هذه التزاما قصير الأجل على المؤسسة، وهي مصدر تمويلي ، يتعين عليها الوفاء به خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة تكون متاحة للمستثمر أو للمؤسسة قصد تمويل الفرص الاستثمارية وتتضمن ما يلي:

-الائتمان التجاري : يعتبر تمويلا مجانيا إذا استطاعت المؤسسة استثماره أو استخدامه

بالشكل الملائم، يقصد به قيمة البضاعة المشتراة على الحساب بغرض بيعها، ويصبح تمويلا ذا تكلفة عالية إذا فقدت المؤسسة السيطرة في استخدامه لصالحها، وتتوقف تكلفة الائتمان التجاري على شروط الموردين، نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقدا على أن يتم سداد

قيمتها بعد فترة محددة يتمثل الائتمان التجاري في رقم أوراق الدفع والحسابات الدائنة التي تنشأ.

الإشكال المتعددة للائتمان التجاري: ويأخذ احد الانواع التالية:

النوع الأول :

بناء على أمر توريد كتابي أو شفوي يتم الشراء على حساب، يصدر عن المؤسسة المشتري إلى المورد، و يتم تنفيذ الائتمان التجاري وبدون أية ضمانات .من خلال الحسابات المفتوحة. النوع الثاني: مقابل كمبيالة مسحوبة على المشتري يتم التوريد، يبعثها البائع مع فاتورة الشحن إلى البنك الذي يتعامل معه، بدوره يسعى البنك علي توقيع المشتري على الكمبيالة مقابل البضائع عن طريق تسليمه مستندات الشحن.

النوع الثالث :

بعد أن يوقع المشتري كمبيالات بقيمة البضاعة ويسلمها مباشرة إلى البائع أي عن طريق السند لأمر (الإذني) يتم الشراء والحصول على البضاعة. من اهم مزايا الائتمان التجاري :

- نتيجة للشراء لأجل نجد أنه لا يترتب عليه أية أعباء إضافية.

- الحصول على التمويل المطلوب بسهولة نسبية.

-الائتمان المصرفي :

في القروض (السلفيات) يتمثل الائتمان المصرفي، وخلال فترة زمنية لا تزيد عادة عن سنة واحدة، تتحصل عليها المؤسسة أو المستثمر من البنوك. يعتبر الائتمان المصرفي قصير الأجل، أي انه يستبعد في تمويل الأصول الثابتة، لكنه يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة. القروض المصرفية وانواعها:

عادة تمنح البنوك التجارية نوعين أساسيين من القروض:

أ- القروض الغير مكفولة بضمان :

بشرط أن لا تزيد الكمية المقرضة على مبلغ معين يسمى "الاعتماد"، وهو عبارة عن الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه في أي وقت، يقوم البنك بالموافقة ولمدة معينة من الزمن على إقراض المشروع ما يلزمه من أموال، و عادة ما تعمد البنوك عند منع هذا النوع من القروض بوجود شرطين وهما :

- يجب ان يحتفظ البنك في حسابه الجاري على نسبة مئوية معينة من قيمة القرض الممنوح فعلا قيمة الاعتماد.

من ألأزم قيام المقرض بسداد ديونه على الأقل كل سنة مرة واحدة، من اجل اعطاء حقيقة أن هذه القروض من النوع القصير الأجل و أنها لا تستعمل كمصدر لتمويل الاحتياجات الدائمة.

ب- القروض المكفولة بضمان :

في هذا النوع من القروض و قبل الحصول على الائتمان لا بد من وجود ضمان يقدمه المقرض إلى البنك ، إما في اصل من أصول المؤسسة، مثلا الأوراق المالية، الحسابات المدينة للعملاء، أوراق القبض، أو في شخص آخر يتعهد بسداد القرض في حالة توقف المقرض عن الدفع، لكن في حالة عجز المقرض عن سداد الديون هنا يتم مصادرة الاصل المرهون.

2.2.3. التمويل متوسطة الأجل ومصادره :

خلال فترة تزيد عن السنة وتقل عن 10 سنوات، يعرف هذا النوع من التمويل بمتوسط الأجل، وينقسم هذا النوع من القروض إلى:

- قروض متوسطة الأجل و مباشر،

- التمويل بالاستئجار.

1- القروض متوسطة الأجل المباشرة:

من اجل تمويل الأصول الثابتة التي لا يتجاوز عمرها الاقتصادي 10 سنوات، يستعمل هذا النوع من القروض، عادة تمثل المؤسسات المالية المختصة و البنوك المصدر الاول لها، كما جرت العادة ان يسدد القرض على شكل أقساط، نصف سنوية أو سنوية، ويلزم تقديم ضمان للحصول عليه ويمثل الضمان عادة من 30% - 60%² من قيمة القرض، ويعتبر سعر فائده الأعلى مقارنة مع سعر فائدة القرض قصير الأجل .

2- التمويل بالاستئجار:

-د. خبابه عبدا الله " آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، ملتقي دولي ، كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر²

بعد أن كان الاستئجار مقتصرًا على الأراضي والمباني، إلا أنه في الفترة الأخيرة ظهر اتجاه نحو استئجار هذه التجهيزات والعقارات بدلا من شرائها، وأصبح يشمل جميع الأصول تقريبا، المنقولة والغير منقولة لأن استخدام هذه العقارات والمعدات من طرف المؤسسة كان ممكنا فقط عن طريق الامتلاك، وهناك اشكال متعددة للتمويل عن طريق الاستئجار وهي :

أ- الاستئجار المالي:

تتجلى هذه العملية اساسا علي النحو التالي:

- تقوم المؤسسة التي ترغب في هذا النوع من الاستئجار، باختيار الاصل المستهدف استئجاره والمؤسسة الموردة له.
- يتم الاتفاق مع البنك الذي تم اختياره سلفا، بشراء الاصل من المورد من اجل تأجيله مباشرة لهذه المؤسسة المستخدم له، ينص علي عقد إيجاري يشير على دفعات سنوية من قيمة الاصل من طرف المؤسسة المستخدم له اضافة الي عائد يحصل عليه البنك، بعد نهاية يمكن للمؤسسة المستأجرة تمديد مدة الإيجار مع دفع أقساط منخفضة أو إعادة الأصل للبنك، وشراء هذا الأصل على أساس قيمة متبقية محددة في العقد خلال فترة الإيجار يحق للمؤسسة المستأجرة، أو تمديد مدة الإيجار مع دفع أقساط منخفضة أو إعادة الأصل للبنك، كما لا يجوز الغاء العقد إلي نادرا،

ب- البيع بالاستئجار :

ببيعها لجزء من ممتلكاتها الثابتة (، التجهيزات، الأراضي، المباني ، ...) لمؤسسة مالية، تستطيع المؤسسة أن تحصل على موارد مالية، بعد ذلك تقوم باستئجار وبشروط خاصة الأصل المباع لمدة محددة ، كما ان هنالك تشابه بين الاستئجار المالي وطريقة البيع والاستئجار، فالاستئجار هو المقترض والبائع في نفس الوقت، والمستأجر هو المكون الاصلي لطريقة البيع، لذلك بإمكاننا ان نستنتج ان الاستئجار ثم البيع نوع من الاستئجار المالي خاص.

ج- الاستئجار التشغيلي (استئجار الخدمة):

من اهم مميزات هذا الاستئجار، كون المؤجر لا يتحمل مخاطر التقادم والإهلاك وليس مسؤولا عن التأمين ولا صيانة الأصل، ومثال ذلك علي تأجير السيارات، ويمكن للمستأجر فسخ العقد وإرجاع الأصل لمالكه قبل المدة المقررة.

4.2.3. مصادر التمويل طويلة الأجل :

الأسهم: تصنف عادة إلى نوعين هما :

أ- **الأسهم العادية** : عبارة عن ملكية مستند لحاملها، متمثلة في ملكيته حصة من رأس مال الشركة، وتحتوي علي قيم مختلفة هي :
قيمة إسمية :اساسا عبارة عن قيمة حقوق الملكية، خالية من الاسهم الممتازة مقسمة علي الاسهم العادية.
قيمة سوقية :تعبر عن قيمة السهم في سوق رأس المال، ربما تكون اقل او اكثر من القيمة الدفترية أو الإسمية.

تعتبر الاسهم العادية أداة رئيسية، من حيث اعتماد شركات المساهمة عليها في تمويلها الدائم، خاصة عند بداية نشأتها، فإصدار هذ النوع كالأسهم الممتازة أو السندات، لا يحتمل الشركة أعباء كثيرة، كما ان الشركة غير ملزمة لحملة الأسهم العادية بدفع عائد محدد أو ثابت. فإذا ربحَت الشركة أرباحا كثيرة فإن حملة الأسهم العادية يمكنهم الحصول علي عائد كبير، وفي حالة ما اذا خسرت الشركة أو قررت عدم توزيع الأرباح، هنا حملة الأسهم العادية لن يستفيدوا من أي شيء.

ب - الأسهم الممتازة:

تعتبر من مصادر التمويل طويلة الاجل وذلك لاحتوائه علي الاقتراض و صفات أموال الملكية مجتمعة، ويستفيد اصحاب مالكي هذ الاسهم من ميزتين: ميزة المركز الممتاز اتجاه حملة الأسهم العادية و ميزة العائد. وتعتبر شكل من أشكال رأس المال المستثمر في الشركة، لجوء الشركات إلى إصدار الأسهم الممتازة كمصدر تمويلي نذكر من اسبابها:

- يلقي هذا النوع من الأسهم إقبال لدى المستثمرين، مما ينجم عن ذلك زيادة الموارد المالية المتاحة للشركة.

- تحسين عائد الاستثمار، المتاجرة بالملكية، من خلال الفارق الإيجابي بين كلفة الأسهم الممتازة

و عائد الاستثمار.

التصرف في أموال الغير باعتبار أنه ليس لهم الحق في التصويت، ودون إشراكهم في الإدارة.

الاقتراض طويل الأجل: وينقسم إلى:

مدتها تتراوح بين 15-10 سنة، وهي مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل الاكثر شيوعا، أما حجمها فيجب أن لا يتجاوز 70% من المصاريف الاستثمارية ، ويحصل عليها مباشرة من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة.

كل فترة قرض أو متغيرا طبقا لظروف سوق المال، تتمثل تكلفة هذه القروض في سعر الفائدة الذي يمكن أن يكون ثابتا، وحسب الشروط الموضوعية في العقد.

ب- السندات :

تصدر المؤسسات، السندات وهي جزء من القروض طويلة الأجل، من أجل الحصول على أموال لتمويل نفقاتها، التشغيلية والاستثمارية وتوزع الي:

سندات الدخل :

✓ في حالة تحقيق المؤسسة لأرباح كافية تلتزم بدفع فوائد هذه السندات فقط، وهذا يعني ان الفوائد نفسها لا تعتبر من قبيل الالتزامات الثابتة.

✓ سندات مضمونة برهن أصول:

في هذه الحالة تكون الأصول الثابتة الملكية للمؤسسة هي الضامن في الغالب، وفي حالة عدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها ينص في السند نوع أو أنواع الأصول الضامنة،

✓ سندات غير مضمونة برهن أصول:

إن هذا النوع من السندات له الأولوية على أصول بذاتها، كما في حالة التصفية ،يصبح فيها حامل السند دائما دائما ، كما ان القدرة على تحقيق أرباح هي الضامن على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

1.صيغة المضاربة

تعريف المضاربة: المضارب مشتقة من الضرب في الأرض أو السفر للتجارة طلبا للرزق الذي يستلزم عادة السفر³ قال تعالى: " وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله".⁴ لفظ المضاربة و المقاربة يعني واحد، فالمضاربة تسمية أهل العراق وهي مأخوذة من الضرب في الأرض، بمعنى السعي علي الرزق أما عند أهل الحجاز فتسمي قراضا، والقراض من القرض-أي القطع - يقال يقرضه قرضا فكأن رب المال اقتطع من ماله قطعة وسلمه للعامل، واقتطع له العامل (المضارب) قطعة من ربحها.

ب . صيغة المضاربة في الفكر المصرفي الحديث

د. محمد شبخون " المصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، الأردن ، دار

³ وائل 2002، ص111

⁴ سورة المزمل الآية 20

تعتبر صيغة المضاربة من أوسع أوجه الاستثمار الإسلامي وهي الشكل المقبول من أشكال الاستثمار الذي عرفته الحضارة، وأقرها الإسلام بعد ذلك علي أساس التعاقد الثنائي بين كل من صاحب رأس المال والعامل فيه: أفراد كانوا أو جماعات. وتقسم صيغة المضاربة في الفكر المصرفي الحديث إلي قسمين هما: مضاربة أصلية: يكون المودع فيها هو صاحب رأس المال. وهو المضارب وهذه غير موجودة في الواقع العملي.

مضاربة مشتقة: يتحول المصرف فيها من مضارب إلي صاحب رأس المال، أما المضارب فهو عميل المصرف (الطرف الثالث الأجنبي عن المضاربة الأولى).

غير أنه يلاحظ أن صيغة المضاربة لم تلق نجاحا مماثلا فيما يتعلق بجانب الاستثمارات فيما إذا كان المصرف هورب المال، فهي لا تشكل إلي جزءا يسيرا جدا من استثمارات هذه المصارف، وذلك بسبب طبيعة صيغة المضاربة التي تعطي حرية كثيرة للمضارب، وهي بالتالي تتطلب ثقة كبيرة بقدرته علي الاستثمارات وعلي تحقيق إيرادات عالية من جهة، وبأمانته من جهة أخرى، ولهذا السبب ولأسباب أخرى نجد أن عدد المصارف التي تقدم المال علي أساس صيغة المضارب ليس كبيرا.⁵

لذلك أصدر المصرف المركزي في السودان التعليمات بالتوقف عن الاستثمار بصيغة المضاربة، وفي باكستان لم تقدم صيغة المضاربة كثيرا في جانب الاستثمار أو الأصول من أعمال المصارف، علي الرغم من نجاحها في الودائع، حيث تحولت الودائع ذات الأجل وودائع التوفير جميعا إلي وودائع مضاربة.

2. صيغة المشاركة

المشاركة هي على وزن مفاعلة من الشركة، وهي خلط الأموال بقصد الاشتراك في الربح ، أما اصطلاحا فقد اتجه الفقهاء في تعريف الشركة اصطلاحا حسب شروط الشركة تارة، وحسب طبيعتها تارة أخرى، لذلك قلما نجد تعريفا جامعاً مانعاً لجميع أنواع الشركة. والمشاركة مشروعة بالكتاب و السنة لقوله تعالى: " فهم شركاء في الثلث " وقوله " فابعثوا أحداكم بورقكم هذه الي المدينة فلينظر ايها أذكى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعروا

د. أوصاف أحمد ، الممارسات لأساليب التمويل الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية 1994، ص44

بكم احد " الكهف من الآية 19 . وتدلل هذه الآية علي صحة أصل الشركة، لأن الورق كان لجميعهم وخلطهم طعامهم معا، وان كان بعضهم أكثر اكلاً من الآخر.⁶ وقوله " واعلموا انما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربي واليتامي والمساكين وابن السبيل " الأنفال : من الآية 41

⁷ . وروي عن رسول الله الكريم - صلى الله عليه وسلم - أنه قال فيما يرويه عن ربه عز وجل : " أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانه خرجت من بينهما " رواه أبو داود . وجه الدلالة : إن هذ الحديث دل علي جواز الشركات في الجملة، ومن ضمنها شركة المضاربة، لأن الله عز وجل وعد الشريكين بحفظ أموالهم وإنزال البركة في تجارتها ، ما لم يختال أحدهما صاحبه، مما يدل علي جواز الشركة، بل يدل علي استحبابه في الجملة. وتتعلق شروط التمويل بالمشاركة بشروط العاقدين، وشروط رأس المال المشاركة وشروط الربح والخسارة (التوزيع) والشروط التنفيذية.

3. صيغة المراجعة

المراجعة لغة: مصدر من الربح هي الزيادة .⁸
مشروعيتها :

يستمد بيع المراجعة مشروعيتها من القرآن والسنة واتفاق الفقهاء حوله من حيث المبدأ في القرآن: قال تعالى: [ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين] . سورة البقرة، الآية 198.

2. صيغة المراجعة بالنسبة للمصارف الإسلامية

تستخدم المصارف الإسلامية صيغة المراجعة كأسلوب من أساليب استثمار الأموال المتجمدة لديها، وغالبا ما يكون صيغة المراجعة في المصارف الإسلامية للأمر بالشراء، وذلك بان يقوم العميل الراغب في شراء السلعة بهذه الصيغة بتحديد الكمية ومواصفات السلعة، مع وعد بشراء السلعة بالثمن الذي يشتريها به المصرف، مع ربح متفق عليه بينها، ليتم الدفع وعلي

القرطبي ، محمد بن احمد بن ابي بكر: الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار الشعب ، القاهرة، 1372هـ

ج10، ص 377 -

⁷ - المارودي، عالي بن محمد: الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ، وهو شرح مختصر المزني، تحقيق علي محمد معوض وعادل احمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية ، بيروت 1414 هـ 1994م، ج6، ط1، ص 469

⁸ - عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة ، ص 562

دفعات آجلة، من طرف العميل ويلزم ان تكون صيغة المراجعة عن سلع مادية ملموسة، حيث لا يمكنها ان تكون تحويلات نقدية أو خدمات،

4. صيغة الإجارة

الإجارة لغة: الإجارة هي جزاء العمل أو العوض.⁹

الإجارة اصطلاحاً: عقد علي تملك المنافع وبعبوض، وهو أحد عقود المعاوضات المالية.

أ. صيغة الإجارة بالنسبة للمصارف

يستطيع المصرف إصدار شهادات إجارة من أجل تعبئة الموارد المالية التي يحتاج إليها من أجل استرداد ما قدمه من تمويل من رأسماله الخاص ليستعمل في مشروعات تمويلية أخرى. وقد أنتشر هذا الأسلوب التمويلي نتيجة تخفيفه أعباء التمويل المصرفي، وتخفيف أعباء الضمانات المصرفية وغير المصرفية بحيث ساهم في زيادة قدرة المشروعات علي تخطيط مدفوعاتها وتخفيف عبء التمويل خاصة في مراحل الاستثمارية الأولى.

5. صيغة السلم

السلم لغة: السلم بالتحريك السلف، وأسلم في الشيء وسلم وأسلف بمعنى واحد، والاسم السلم، واسلم إليه الشيء دفعه، ومصدر السلم أسلم وهو بمعنى الإعطاء والترك والأقراص، والسلم لفظ أهل الحجاز، والسلف لفظ أهل العراق.

السلم اصطلاحاً: هو بيع أجل بعاجل، أي أن يدفع المشتري (المسلم) قيمة السلعة حالا إلي البائع (المسلم إليه) علي أن يسلم البائع السلعة المعلومة القدر والجنس والصفة في أجل لا حق محدد متفق عليه في عقد البيع.

صيغة السلم في المصارف الإسلامية

اتخذت بعض المصارف صيغة السلم كأساس لممارسة بعض أنشطتها التجارية مثل التمويل الزراعي والصناعي فيمكن اعتبار صيغة السلم صيغة لمعالجة مخاطر تقلب الأسعار.¹⁰ فالمبيع في صيغة السلم هو مال مؤجل ملتزم في الذمة فهو من قبل الدين، وهو معلوم وقت التعاقد،

د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، دراسة فقهية مقارنة، بحث رقم 19⁹، ط 2 (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتنمية، البنك الإسلامي، 2000، ص 21/20)
القرى، مخاطر العمل المصرفي المعاصر بالفوائد، ط 2 (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 2000، ص 32/31)

وسوف يعمل البائع على إجاده قد يكون بمعونة الثمن (رأس المال)، فإذا كان الثمن أيضا مؤجلا ملتزما في الذمة (غير مقبوض)، فقد أصبح ديننا مؤجلا في الذمة بدين مؤجل أيضا في الذمة وفي الحديث الذي رواه ابن عمر قال: (نهي رسول الله أن يباع الكاليء بالكاليء). ويرى مؤتمر المصرف الإسلامي في دبي ضرورة اتباع قواعد صيغة السلم بشروطه المقررة شرعا. إلا أن مصطفى زرقاء يرى أنه (أنتفت الحكمة من إباحة السلم استثناء مثل قاعدة عدم جواز بيع المعدوم للحاجة الاقتصادية العامة ، وضاعت الفرصة التي أتاحت لتسيير عملية الإنتاج، وأنقلب الموضوع إلي مضاربة بالأسعار المستقبلية دون أن يخدم عملية الإنتاج، وهذا ما يجري في البورصات العالمية في بيوع المستقبلية، حيث يتعاقد فيها على كميات كبيرة من السلع المؤجلة، بأسعار وأثمان مؤجلة، لا تقصد بها إنتاج ولا تسليم ، بل مجرد مضاربة بالأسعار، ثم المحاسبة في الموعد على فرق السعر بالمقارنة منها بالنشاط الاقتصادي.¹¹

6. صيغة الإستصناع

الإستصناع لغة: مصدر استصنع الشيء ودعا إلى صنعه. أي طلب الصنع، وهو عمل الصانع في حرفته.

الإستصناع اصطلاحاً: (عقد يشتري به في الحال بشيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدود.

فالصانع فيه صانع وتاجر في نفس الوقت، وقيل هو) عقد على شراء العين المضمونة والعمل من الصانع).

صيغة الإستصناع في المصارف الإسلامية

عادة تقوم هذا الصيغة على أساس تقديم طلب الي المصرف يتقدم به طالب الخدمة أو المشتري (المستصنع) من اجل تجهيز سلعة معينة، بدوره يقوم المصرف بالتعاقد مع طرف ثالث (الصانع) لصناعة هذه السلعة بثمن معين، أي انه لا يقوم المصرف بنفسه بصنع السلعة المطلوبة، لكن بعد انتهاء السلعة او عندما تكون جاهزة يقدمها المصرف الي المستصنع، بثمن يفوق الثمن الذي تعاقد معه المصرف أي الطرف الثالث، ليكون ربح المصرف هو الفرق بين شرائه من الطرف الثالث وبيع سعر السلعة للطرف الثاني، ولذا فإن على المصرف أن يجعل

د. مصطفى أحمد الزرقاء، عقد الإستصناع ومدى أهميته في الإستثمارات الإسلامية المعاصرة، (جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية 1995م) ص 17

موعد التسليم في العقد الأول بعد موعد الاستلام في العقد الثاني (مع الصانع)¹²، ويمكن أن يكون الثمن مؤجلاً كله (أصبح صيغة تمويل) أو معجلاً كله (أصبح سلماً)، حتى يتم تسليم السلعة المصنوعة. وقد يدفع إلى عدة دفعات لكل منها أجل معلوم، وقد يتم الدفع إلى دفعتين فقط إلى حين قبض المبيع، واحدة مؤجلة والأخرى معجلة، ففي حالة الدفعات يجب أن يكون لكل منها أجل معلوم وأن ما يقدم سلفاً ليس عربوناً بل هو الثمن المعلوم في العقد، وقد اجاز مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي صيغة الإستصناع في القرار 7/3/65 حول جواز تأجيل السعر والسلعة.

بصيغة الإستصناع، قامت المصارف باستثمارات ضخمة و بتمويل المباني السكنية، كما يمكن لصيغة الإستصناع أن تساهم في بناء الصناعات الضخمة، كالمطارات و بناء السفن التي تحتاج إلى تمويل ضخمة، وهذه الموارد تفوق طاقة فرد واحد، ووفرت صيغة الاستصناع، للمستصنع تمويل الشراء المواد الخام حتي العمل نفسه، ويمكن للمصرف إنشاء شركات تابعة، له في المجال العقاري، تقوم بهذا الدور الهام للمصرف وتحقق عوائد كما هو الحال للشركات مشاركات او مقاولات عن طريق شراء شهادات إستصناع، يتم تمويلها من المصرف في تلك الشركة، او يقوم المصرف بإنابة بعض الأعمال التي تستند إليه بعقود مقاوله، وهذا يوجي ان المصرف ممولا، ومقاولا ثانيا شركة المقاوله التي رسي عليها العطاء، وبلغ المصرف الواحد من الاموال المستثمرة مليارات نتيجة هذه الصيغة.

7. صيغة المزارعة والمساقاة

المزارعة والمساقاة اصطلاحاً: المزارعة هي تسليم الأرض إلى عامل يزرعها أو يعمل عليها مقابل حصة شائعة مقدرة من الزرع. أي تقدم إلى من يزرعها مقابل أن يحصل علي نسبة من ناتجها الكلي.

أما المساقاة: فهي دفع شجر إلى عامل يسقيها نظير جزء من ثمره. أو تقديم الشجر إلى من يصلحه مقابل جزء من ثمره.

صيغة المزارعة والمساقات في المصارف الإسلامية .

محمد نور عبد الله، تحليل مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ع 195، (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي، 1423هـ) سلسلة دعوة الحق، ص 104/103

تزداد خطورة التمويل الزراعي في كثير من بلاد العالم الإسلامي لما يحيط بالزراعة من مخاطر أخرى غير زراعية قد تتصل بالأسواق أو بالأمطار، لذا فقد أصبح القطاع الزراعي في حاجة ماسة إلى التمويل المصرفي.

حيث تعد صيغة المزارعة والمساقات من أدوات التمويل الشرعية التي يتخذ فيها قرار الاستثمار الزراعي لمالك الأرض ويترك قرار إدارتها للعامل في مقابل الحصول على العائد، وتتحاشي المصارف غير الزراعية توجيه قدرتها التمويلية في الدخول إلى مجال التمويل الزراعي. لما يكتنفه من مخاطر كثيرة خاصة إذا اعتمد على الأمطار المتذبذبة ورغم أن التمويل الإسلامي لا يبحث عن التمويل المضمون إلا أنه يقوم أصلا على اقتراض وجود هذه المخاطر ومواجهتها رغم شيوعها وممارستها في كثير من الأرياف الإسلامية لذلك يستحسن تركه للمصارف الزراعية. 4. أهم أسباب عدم نجاح صيغة المزارعة والمساقاة

يوجد هناك عدد من العوامل أدت إلى عدم نجاح الصيغة المزارعة والمساقات ومنها: تتطلب هذه الصيغة أمانة وثقة متبادلة بين طرفي العقد حتى يتم تقاسم المحصول حسب الاتفاق.

لا تمكن هذه الصيغة المستثمر من تقدير نتيجة استثماره بصورة مسبقة نظرا لما يتعرض له الزراعة من مفاجآت كثيرة.

إن أكثر حاجات التمويل الزراعي هي تلك التي نجدها لدى مالكي الأرض من أجل تمويل شراء البذور والسماد والآلات الزراعية وليس من أجل عنصر العمل. أنها قد تحتاج إلى تمويل طويل الأجل خاصة في الأراضي المستصلحة والمستزرعة حديثا، حيث لا تنتج إنتاجا تجاريا في بداية سنوات زراعتها.

8. التورق

التورق إصطلاحا: التورق البسيط هو أن يشتري سلعة بثمن مؤجل، ويبيعها بثمن معجل لغير البائع الأول بأقل مما اشتراها به،

صيغة التورق في المصارف الإسلامية

تطلق المصارف على صيغة التورق المصرفي أو صيغة التورق المنظم أسماء خاصة بها تختلف باختلاف المصرف، ويعتبر النقد عنصرا لتحريك الأسواق التجارية بتداول السلع وتوفيرها والمساهمة في إنتاجها مشاركة أو تمويلا أو استقلالا، وكانت المصارف الإسلامية في موقف عائق لعدم قدرتها على منافسة المصارف التقليدية فجاءت صيغة التورق كوسيلة من وسائل توفير

السيولة النقدية، وكانت لتجربة البنك الأهلي التجاري السعودي في التوسع بالأخذ بصيغة التورق زيادة للمصارف الأخرى، فالتجتهت إلي الأخذ به بصيغة صيغة تمويل ووسيلة مباحة لتحصيل السيولة النقدية لمجموعة من شرائح المجتمع الإسلامي حسب الاحتياج، فهي صيغة شرعية بديلة عن الاقتراض الربوي من المصارف بفائدة، ويتحقق بواسطتها الحصول علي التسهيلات النقدية.

(وقد استطاعت هذه الصيغة أن تكون بديلا عن القروض الربوية ، وقد كان للأخذ بها أثر علي تقلص تلك القروض الربوية سواء كانت قروض شخصية أم قروض شركات أو مؤسسات، حيث انحسرت نسبة نشاط القروض الربوية في بعض المصارف إلي 30% ، وصيغة التورق إلي 70% وبزيادة مستمرة، وليس لها تأثير على صيغ التمويل الأخرى حيث إنها صيغ توفر لأصحابها ما يريدونه من السيولة، وقد يكون لإيثارها علي القروض لأهداف الاشتراك في مخاطر الاستثمار علي سبيل صيغ المشاركة أو القدرة علي التوسع في الإستثمار) ولكن في حقيقة الأمر فإن صيغة التورق المنظم قد زاحت أنواع التمويل الأخرى التي كانت تقدمها المؤسسات الإسلامية، وسوف تستمر هذه الإزاحة وهذا الإحلال حتي تسيطر علي التمويل الإسلامي.

ثانياً: الأزمة المالية المعاصرة لسنة 2008 ومدى مساهمة التمويل الإسلامي للتخفيف منها

رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية على العديد من المؤسسات المالية اثبت القطاع المالي الإسلامي، رغم حدائته، الذي لا يتجاوز ثلاثة عقود، مقارنة بعمر البنوك التقليدية التي تتجاوز ثلاثة قرون، فقد أثبتت هذه المصارف حضورها في السوق العالمية وقدرتها على حماية المستثمرين من أي مخاطر محتملة، و نجاحه في امتصاص الانعكاسات السلبية المباشرة، للأزمة المالية العالمية، وما أفرزته هذه الأزمة من نقص كبير على مستوى السيولة، وتوقع اقتصاديون خلال العشر سنوات المقبلة أن يرتفع حجم أصول التمويل الإسلامي إلى أربعة تريليونات دولار، وعموما عرف سوق التمويل الإسلامي نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، هذا النمو سيزداد في السنوات القادمة نتيجة الإقبال المتنامي على المؤسسات المالية الإسلامية كأداة تمويلية جديدة، وحضورها في السوق العالمية وقدرتها على حماية المستثمرين من أي مخاطر محتملة.

يرجع الدكتور ناصر السعيدى كبير الاقتصاديين في مركز دبي المالي العالمي، نمو المصرفية الإسلامية إلي عدة عوامل من أهمها:

❖ زيادة شريحة الشباب

❖ النمو السكاني

❖ النمو القوي في اقتصاديات دول الخليج والدول الناشئة في آسيا،

❖ بسبب الصحو الدينية، تحول المستثمرين إلى التمويل الإسلامي في الدول الإسلامية،

ضف إلى ذلك ظهور منتجات مبتكرة أوجدتها المصرفية الإسلامية، مثل: الإجارة و التوريق والصكوك والتكافل،

هذا ومن المنتظر أن تستفيد من مشاريع في دول الخليج تقدر بـ 1.8 تريليون دولار، وهي مشاريع خاصة بالبنية التحتية، والمساكن والصحة والتعليم.

ويتوقع أن ينمو التمويل الإسلامي بسرعة خلال السنوات المقبلة ليصل إلى أربعة تريليونات دولار خلال العقد المقبل، أي أنه سيتضاعف أربع مرات من حجمه الحالي الذي يبلغ تريليون دولار.

ورغم كل هذه الي ان التوقعات توحى بتحديات هي الأخرى ستواجه الصيرفة الإسلامية أبرزها: الخبرة وغياب التنظيمات ونقص المحترفين والحاجة إلى الخلق ونقص المعايير والابتكار ومخاطر إدارة السيولة والمهنيين ،و عدم توافر البيانات والإحصائيات التي تتعلق بأداء الصيرفة الإسلامية.

وتوقع الدكتور علي القره داغي الخبير في التمويل الإسلامي، خلال السنوات الخمس القادمة، ارتفاع أصول الصيرفة الإسلامية والاستثمارات والتمويل والصكوك، ما بين 5 و10 تريليونات دولار عن طريق المؤسسات المالية الإسلامية التي تشمل شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار الإسلامية و البنوك الإسلامية وشركات التأمين. مما يوحي توجها عالميا نحو الصيرفة الإسلامية، كما ان هذه الصيرفة الإسلامية في مأمن من الهزات العالمية، وعلي الرغم من ذلك توجد تحديات جمة تتمثل اساسا في كون الارتفاع المذهل في حجم الصيرفة الإسلامية لا بد ان يوازيه هيئات شرعية، ومراكز البحث والدراسات ، بالتعاون مع مجلة "ذي بانكرز وتقرير خدمات المصارف الإسلامية في لندن حيث أعطي تطور الخدمات الإسلامية في العالم اضعافا مضاعفة.

وفي خضم هذه الأزمة المالية ، تزايد الاهتمام العالمي بالتوسع الكبير والنمو الذي شهدهما هذا القطاع (زيادة عدد البنوك الاسلامية، زيادة رؤوس الأموال، استقطاب الكثير من الزبائن...) حيث أصبح يضم حوالي 400 مؤسسة مالية اسلامية، وبإجمالي موجودات تقدر بحوالي 700 مليار تريليون دولار أمريكي.

وبين الجدول التالي مقارنه بين التمويل التقليدي والتمويل الاسلامي¹³

أساس المقارنة	التمويل الإسلامي المباح	القرض الربوي (الوضعي)
1-انفصال الإدارة عن المالكين	نعم	نعم
2-استمرار الملكية	نعم	لا
3-الحصر في المشاريع الاستثمارية	نعم	لا
4-تأثير العمل في النماء	نعم	نعم
5- قصد الاسترباح	نعم	نعم
6-الحصة الشائعة من الربح	نعم	لا
7-تحمل رب المال الخسارة كلها	نعم	لا
8-تقييد المستفيد باستعمال معين	نعم	لا

من الجدول نلاحظ أن التمويل الشرعي (المباح) أفضل من التمويل الوضعي من حيث أن التمويل الشرعي يساهم في استمرار الملكية وتحمل رب المال الخسارة كما يستفيد من الربح ، ويتقيد المستفيد باستعمال معين، في حين العكس في القرض الربوي ، وهذا ما يفسر الرسالة الربانية الإلهية للإنسان باعتباره خليفة الله في الأرض وفق الشريعة الإسلامية.

¹³- منذر قحف- مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي -البنك الإسلامي للتنمية-جدة- 2004- ص57

ثالثاً: الاقتصاد الإسلامي والضوابط التي تحميه كبديل

ان حجم التداعيات السلبية التي أحدثتها الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، والتي اظهرت هشاشة وضعف النظام المالي العالمي كانت السبب في التوجه الي نظام بديل يخرج العالم من ويلات النظام الرأس مالي وفوائده الغير أخلاقية، و ما يميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية هو اعتمادها في معاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الإسلامية. مع تجنب التعامل **بالربا** (الفوائد البنكية)، عكس البنوك التقليدية التي اعتمادها في عملها على نظام الفائدة الربوية أخذاً وعطاءً بيّنت جوانب عجز كبير في بنيته، إضافة الي ومن اجل ذلك نري انه من اجل ان لا تتكرر هذا النوع مت الهزات العالمية لابد من :

- الاعتماد على الاقتصاد الحقيقي فهو جوهر الاقتصاد الإسلامي.
- الاعتماد علي القيم الانسانية الجوهرية، وبالفعل تأسست بنوك علي هذا المنحى كبنك الاخلاق بسويسرا، وهي قيم اصبحت من ورائه تيارات في الغرب تدعو إلى ما يسمى بالاقتصاد الأخلاقي .
- بخصوص الفائدة ، بلا شك ثمة اقتناع من قبل العديد من الخبراء ، ، بأنها ليست الأداة المثلى لإدارة النشاط الاقتصادي والإسلام يقترح إلغائها وتعويضها بمعدل الربح

الخاتمة

ان أهم ما يميز البنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية هو اعتمادها في معاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي أقرته الشريعة الاسلامية، مع تجنب التعامل بالربا (الفوائد البنكية)، عكس البنوك التقليدية التي تعتمد في عملها على نظام الفائدة الربوية أخذا وعطاء إن النظام المصرفي الإسلامي هو أداة فعالة شديدة الأهمية والتأثير على مختلف المتعاملين الاقتصاديين، لذلك نجد وخلال مقارنتنا بين التمويل الربوي والتمويل الإسلامي، أن البنوك الإسلامية هي الأداة الفعالة من أجل تحقيق المنهج القويم، يتضح لنا جليا أن الدين الإسلامي دائما يسعى إلى تحقيق رغبات الانسان، والمصارف الإسلامية هي الأداة الفعالة من أجل تحقيق هذ الرغبة في إطار شرعي وهي البديل الذي طال انتظاره لإنقاذ الأمة الإسلامية وشعوبها من براثن النظام الربوي الخبيث،

نحن نعلم أن الوضع الحالي ، يعكس حالة من استقطاب وترحيب أكبر بالصيرفة الإسلامية في الغرب، بفعل الأزمة المالية العالمية، غير أننا نستبعد أن يحقق هذا المسعى مبتغاه بمستوى تطلعات المجتمع الدولي، سيما وأنّ الصيرفة الإسلامية لا تزال تمثل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 3 % من إجمالي الصيرفة المالية العالمية، ونعتقد أنّ الصيرفة الإسلامية يمكن أن تمثل جزءا من الحل للأزمة المالية العالمية الحالية وليس الحل بأكمله.

فالمصارف الإسلامية هي مؤسسات تمويلية ذات رسالة و منهج ،رسالة لا تتعدى كم التمويل و منهج تعمل في إطاره يستمد قواعده من آداب وقيم وأخلاق وقواعد الشريعة الإسلامية .

فهل تستطيع البنوك الإسلامية أن تكون بديلا منافسا للنظام المالي التقليدي؟

مما هو معروف ان سبحانه وتعالى جعل دائما في الحلال بركة، ولم يحرم شيئا إلا أوجد البديل الأفضل عنه وعوض البشر بما هو أحسن مما حرّمه، حيث إن تحريمه سبحانه جل وعلى للربا وللخبائث هو انقاذ البشرية من غضبه وليس ادل علي ذلك من كون 86 آية من القرآن الكريم كلها تحذير ووعيد من الربا، خلافا لذلك تحليله للطيبات من اجل تطهير عباده واسعادهم من الآثام.

- 1--منذر قحف- مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي -البنك الاسلامي للتنمية-جدة- 2004
- 2- محمد نور عبد الله، تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ع 195، (مكة المكرمة: رابطة العالم الإسلامي،
- 3- محمد شيخون " المصارف الإسلامية دراسة في تقويم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، الأردن ، دار وائل 2002
- 4- د. خبابه عبد الله " آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، ملتقى دولي ، كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة قسنطينة، الجزائر
- 5- فخري حسين عزي -صيغ تمويل التنمية في الإسلام - البنك الإسلامي للتنمية- 1993
- 6- د. مصطفى احمد الزرقاء ، " عقد الاستصناع ومدي اهميته في الاستثمارات المعاصرة" جده المعهد الاسلامي للتدريب والبحوث ، البنك الاسلامي للتنمية.
- 7- المارودي ، عالي بن محمد " الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي ، وهو شرح معتصر المزني، تحقيق على محمد معوض وعادل احمد عبد الوجود، دار الكتب العلمية ، بيروت
- 8- عبد الرحمن الجزيري " الفقه علي المذاهب الاربعة "
- 9- أوصاف أحمد ، الممارسات لأساليب التمويل الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية 1994
- 10- القرطبي ، محمد بن احمد بن ابي بكر: الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار الشعب ، القاهرة،
- 11- د. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، دراسة فقهية مقارنة، بحث رقم 19، ط 2 (جدة: المعهد¹ الإسلامي للبحوث والتنمية، البنك الإسلامي، 2000،
- 12- CONSO- boukhezar – la gestion Financière –dunod-opu- 1983
- 13- badlah.com - المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
- الاقتصاد الإسلامي طوق نجاة من الأزمة في " ندوة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي" 11 وعن رئيس البنك الإسلامية: " المالية الإسلامية نأت بنفسها عن الأزمة العالمية

عن الموقع:

www.figforum.com/print/artprint.asp?cid=133

14. صحيفة رسالة الإسلام بتاريخ 01 مارس 2009

15. موقع الكتروني : <http://www.clubnada.jeeran.com>